

## أثر البنية العميقة في توجيه المعنى الحال المؤكدة أنموذجا

### The Impact of the Deep Structure in Directing Meaning the Emphatic Case is a model

د. سالم عبد الباسط\*

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي  
(الجزائر)

salembassit75@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/26

تاريخ القبول: 2025/12/06

تاريخ الاستلام: 2025/03/19

#### ملخص:

النحو دستور اللغة، فلا يستقيم الكلام إلاّ به، فمن أهمل قواعد اللغة وقع في الغلط، وأساء في الخطاب، وعجز عن التخاطب؛ لذلك حظي هذا القانون اللغوي بالدراسة ما لم يكن لغيره من علوم العربية، وليس الإعراب إلاّ أحد تمظهرات هذا العلم، وأحد صوره التي تجلّي المعنى، وتكشف ما أخفي من مغاليق الألفاظ. فمن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ: أثر البنية العميقة في توجيه المعنى الحال المؤكدة أنموذجا لترسخ وظيفة الإعراب في ضبط قواعد التخاطب؛ لأن الإعراب وسيلة استيضاح وفهم وإفهام، فهو مقوم تداولي في المقام الأول. الكلمات المفتاحية: الإعراب، المعنى، التحويل، التداول، الحال المؤكدة

#### Abstract:

The grammar of the language is not the only right to speak ,and the neglect of the rules of language occurred in error and misread the speech and inability to communicate so this language law has been studio unless it is for other Arab science and one of the frome that reveals the mining and what is hidden in this sense, this study comet The Impact of the Deep Structure in Directing Meaning the Emphatic Case is a model establish the guest of expression in the control of the rules of communication because the expression of means of clarification and understanding and undunderstanding is a deliberative in the first place.

**Keywords:** parsing, the meaning, the transfer, trading, definite case.

## 1. مقدمة:

تتجلى قيمة النحو في أنَّه المستوى الذي تنتظم فيه العلاقات التي تؤلّف بين عناصر الجملة، والوظائف التي يقوم بها كل عنصر من عناصرها، فالمتكلم يوظّف النحو على الوجه الذي يؤدي المعاني المختلفة، فلا يتلفظ تلفظاً من غير أن يكون ذا مقاصد وأبعاد مرتبطة بسياق مناسب لذلك التلفظ.

وكون الإعراب أهم قرائن النحو اللفظية في اللغة العربية إذ يسهم في تحلية المعنى في سياقات مختلفة في الحدث الكلامي فهل استبعاده يفضي إلى الغموض والإبهام؟، وهل يمكن تفسير أساليب نحوية تحتل أوجها معنوية مختلفة في غياب المقوم الإعرابي؟

كيف تسهم البنية العميقة في ضبط المعنى النحوي في تركيب الحال المؤكدة؟  
لذلك وجب الجمع بين القرينة الإعرابية وبنية التراكيب المحولة في التحليل النحوي وهو ما تهدف إليه الدراسة.

## 2. النحو والدلالة:

وهنا تتمركز العلاقة بين النحو والدلالة، والجمع بينهما يسهم في إبراز المقاصد التي يؤم إليها المتكلم فتتحدد معالم النص، و«يضبط السياق حركات الإحالة بين عناصر النص، فلا يفهم معنى كلمة أو جملة إلا بوصلها بالتي قبلها أو بالتي بعدها داخل إطار السياق»<sup>(1)</sup>.

فالنص هيئة مخصوصة من العلاقات بين الجمل، ولا يمكن تفسيره إلاّ باعتباره نسيجاً متكاملًا؛ أي أنّ «لكل صورة دلالتها الخاصة التي يختارها البليغ بحسب الأحوال، ففضيلة البيان لا تعود إلى اللفظ من حيث اللفظ، وإنما تعود إلى النظم وترتيب الكلام وفق ترتيب معانيه في النفس»<sup>(2)</sup>.

فعن طريق التركيب يحصل للكلمة من الدلالة ما لم يكن لها في الأصل، وليس ذلك إلاّ لأن الكلمة تحكمها علاقة الجوار بباقي الكلمات المكوّنة للنص، ولذلك نجد الجرجاني (ت 471 هـ) يؤكد هذا التوجه فيقول: «وإنك إن عمدت إلى الألفاظ، فجعلت تتبّع بعضها بعضاً من غير أن تتوخى فيها معاني النحو، لم تكن صنعت شيئاً تدعي به مؤلفاً»<sup>(3)</sup>.

فالسّياق ذو وجهين؛ يتجسد الوجه الأول في العناصر اللغوية، أي الألفاظ والجمل، والثاني ما يصاحب تأليفها من ملابسات، فلا يمكن فهم المعنى إلا من خلال الجمع بين البعدين معا.

وفي اللسانيات الحديثة تنظر الوظيفية البنيوية إلى اللغة، من خلال أبنيتها ووظيفتها ولا تتعدى ذلك، والوظيفة الأولى للغة في إطار هذه النظرية إنما هي التبليغ والبيان، فأى عنصر أو ميزة لعنصر ما يؤدي تلك الوظيفة، لا بد أن يكون ضمن اهتمام الباحث اللغوي، والمعتبر في التحليل هو ما كان وظيفياً، أو الذي له دلالة كما هو عند النحاة العرب<sup>(4)</sup>.

إن الوظيفة البيانية عند الوظيفيين في الواقع هي وظيفة العناصر اللغوية (اللفظية)، التي تفرق بين معاني الكلام، إذ المنطلق لدى هؤلاء هو أن تتميز المعاني بتمايز الألفاظ، وهذا صحيح، فلولا تباين الألفاظ لم يحدث التمييز بين المعاني، ومن ذلك السياق عامة وعلامات الإعراب<sup>(5)</sup>.

إن تحصيل المعنى لا يمكن أن تقوم به المفردات فحسب، إذ إن استبعاد السياق النحوي هو إغفال لأهم عناصر البحث عن الدلالة، وتجاهله ضرب من التوهم، يؤدي إلى التباس المعنى لدى المخاطب، فكانت وظيفة النحو هي «ما تؤديه الكلمة بما لها من معنى حقيقي أو استعمال في أثناء تركيبها مع غيرها من (وظيفة)، من أجلها استخدمت في هذا التركيب هي كونها حدثاً صادراً عن ذات»<sup>(6)</sup>.

إنّ مراعاة الصحة النحوية وتحري سلامة التركيب، يتيح القدرة على تفسير الملفوظ تفسيراً سليماً، فمن وظائف النحو الأساسية الاحتراز في حفظ اللسان عن الخطأ في التأليف، والاقتدار على فهمه والإفهام به<sup>(7)</sup>.

وهو بهذا المعنى يعتبر كفاءة للمتكلم تساعد في توظيف القواعد، فالشكل الذي يبني التواصل على أساس سليم، وبالعلاقة بين المتكلم والمخاطب تحتاج إلى هذه الوظيفة النحوية، «التي تتجاوز القدرة على تركيب العبارات الصحيحة، إلى القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصلية استخداماً مطابقاً، وتسمى القدرة الأخيرة الكفاءة التواصلية»<sup>(8)</sup>.

فموضوع النحو الأول هو كيفية تأدية اللفظ للمعنى، على الوجه الذي يقتضيه مقام التخاطب، إذ الغرض من الكلام هو إيصال المعنى إلى المتلقي فهماً وإفهاماً، وكذلك الكلام «المقصود منه ما يحصل من الفائدة عند التخاطب، ولا يكون التخاطب إلا بالمركب، فالمفردات تصور المعاني، والمركبات تفيد التصديق، وهو المقصود الكلي من وضع الكلام»<sup>(9)</sup>.

وهكذا فاللفظ المفرد لا تحصل له القيمة المعنوية إلاّ بسياق يضبطه، وتأليف يجمعه الاتساق؛ أي اتساق تام بين التركيب مع القواعد<sup>(10)</sup>.

### 3. الإعراب أهم قرائن النحو:

إن كثيراً من علماء العربية قد تنبهوا، إلى أنّ وظيفة الإعراب تتجاوز تلك الحركات، التي تكون علامة في آخر اللفظ، إلى كونه مرتبط بتأليف الكلام، فيقول ابن سنان الخفّاجي (ت 466 هـ): «إنّ إعراب اللفظة تبع لتأليفها من الكلام»<sup>(11)</sup>.

فالكلمة المَعْرَبَة تدخل جملاً مختلفة، فيبني على ذلك عناية المتكلم بالكيفية التي يتم بها تأليف الكلام، فيكون الإعراب حينئذ جزءاً من كفاءة المتكلم؛ لأنه لا بد أن يراعي المعاني النحوية، ووظائف اللفظة النحوية؛ لأن «الكلمات المفردة وحدها لا يُعرف إن كانت معربة أو مبنية، إلاّ بتصور دخولها في جمل مفيدة، وحينئذ تأخذ وظيفة نحوية»<sup>(12)</sup>.

وهكذا يكون توظيف الإعراب للربط بين المعنى المعجمي والاستعمال التداولي، وهذا أحد أوجه الكفاءة النحوية للمتكلم، إذ «يصبح النحو إيذانا بخروج اللفظ من مخزوننا المعجمي إلى أدائنا التداولي، ويصبح الإعراب - بما هو تشكل تصاغ فيه الأجزاء الملفوظات لنسق البناء التركيبي - هو الصورة الحسية المثلى لاكتمال مبنى الدلالة، وما الإفضاء به إلا الإعلان عن ميلاد المعنى»<sup>(13)</sup>.

إنّ الإعراب في هذه الصورة هو ما يتقصده المتكلم في توجيهه للمعنى المراد، فيكون فارقا بين تركيب وآخر، وتثبيتا لهذه الرؤية نجد ابن فارس (ت 395 هـ) يرسخ وظيفة الإعراب الأولى فيقول: «إنّ الإعراب فيه تمييز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر»<sup>(14)</sup>. فالإعراب ليس قرينة من قرائن المعنى النحوي فحسب، بل هو كاشف عن أغراض المتكلمين، إذ به تتمايز المعاني وتحصل به فائدة المخاطب، ويبني التواصل اللساني، وتحقق وظيفة الإبلاغ.

فالنحو لا يعني بالصوت وما يتعلق به من ظواهر لغوية، ولا بالكلمة المفردة وما يتعلق بها، وإنما يعني بالكلمة المؤلفة مع غيرها في عبارة<sup>(15)</sup>.

إنّ الجملة باعتبارها وحدة التواصل، إنّما هي نظام تتخذ فيه الألفاظ هيئة مخصوصة تترتب عليها فائدة؛ لأنها مناط الإبلاغ، إذ يجيء «الإعراب ليوضح وظيفة الكلمة في الجملة وعلاقتها بغيرها من الألفاظ في السياق، حتى يصل المعنى إلى المرسل إليه على وجهه الصحيح، ويعني ذلك أن ثمة علاقة وثيقة بين الإعراب والمعنى»<sup>(16)</sup>. إن اختلاف التراكيب يؤدي حتما إلى اختلافها في الإعراب، مما يؤكد أهمية الإعراب في توجيه المعنى والتحكم فيه وتغييره، فيكون مصاحبا له ودالا عليه<sup>(17)</sup>.

#### 4. الإعراب مقوم تداولي:

وأهمية الإعراب الذي هو أهم قرينة اشتغل عليها النحاة، حتى عُدت قطب رحي النحو قديما وحديثا، وتتجلى أهمية هذه القرينة في التمييز بين المعاني، فالكلام إمّا أن يكون معربا فيكون في غاية الإبانة والوضوح، أو يكون غير ذلك فيحتاج إلى قرائن أخرى تضبط المعنى، فالإعراب أداة يقوم به المتكلم.

وقد أدرك النحاة ذلك «فعزّوا وضوح النمط الأول إلى هذه العلامات، التي يحرص المتكلم على أدائها في آخر البناء، ذلك أنّ العلامات تمثل حدودا للأبنية داخل الجمل، إذا أقيمت على وجوهاها، فإنّ البناء يصبح واضحا بيّنا، ويتبع ذلك وضوح التراكيب، وإبانته عن الغرض»<sup>(18)</sup>.

فالإعراب ذو بعد وظيفي في التركيب، يلتجئ إليه المتكلم لإظهار المعاني وتأكيدا لها، «ودور القرينة في منع اللبس وتحديد مراد المتكلم لا يخفى على أحد، ومن دونها يشكل المعنى ويلتبس الكلام، فيصبح تعمية وإغازا، وهذا يتنافى مع الغرض الأسمى من الكلام والفهم والإفهام»<sup>(19)</sup>.

وبهذا يتبين أن وظيفة الإعراب الأساسية، هي دفع اللبس عن ذهن المخاطب وتحقيقا للمقصود، ولذلك نجد العلوي (ت 749 هـ) ينبّه على أهمية الإعراب في الكشف عن المعاني، ويزيل خيال من توهم أنّ الإعراب زائد

عن الحاجة، في حصول الفهم وبلوغ المراد، « فإنّ المقاصد وإن كانت مفهومة بالقرائن في بيان الفاعل والمفعول، لكنّا نريد مع فهم المعاني بالقرائن الحالية، أنّه لا بد من جريها على القوانين الإعرابية، وعلى ما هو معهود من السنة الفصحاء، ومجاري كلماتهم التي ورد بها القرآن، وجاءت به السنة الشريفة من مطابقة الأوضاع اللغوية والقوانين الإعرابية، وربّما لا يطرد ذلك، أعني الاتكال على القرائن» (20).

فالصحة النحوية هي أن يكون الكلام مطابقاً لسنن العرب في كلامها، وهو بهذا يتفق مع ابن جني (ت 392 هـ) في مفهوم النحو على أنّه انتحاء سمت كلام العرب.

فالإعراب إجراء يقوم به المتكلّم احترازاً منه على وقوع اللبس في ذهن السامع، وبذلك يمكننا القول: «إنّ الإعراب لا يخرج عن كونه وصفاً دقيقاً، لعلاقات الكلمات ووظائفها داخل إطار الجملة» (21)، والإعراب كما يفهمه العلوي هو علم بالمعاني الإعرابية الحاصلة عند العقد والتركيب، كقولنا قام زيدٌ فإنّ الإعراب لا يحصل إلّا بمجموعهما، فالتركيب أقله من جزأين، والعقد إسناد أحدهما إلى الآخر، فلو حصل أحدهما وتعدّر الآخر لفات المعنى، ولبطل الإعراب» (22)، فالإعراب لا ينفصل عن المعنى، ومراعاته في الكلام من تمام حصول الفائدة، التي هي ما يؤم إليه المتكلّم وينتظره السامع.

وتبرز أهمية الإعراب في دفع اللبس والإبهام الحاصل في التراكيب ذات اللفظ المشترك، أو ما استعمل على خلاف الأصل أو حين البناء، وفي ذلك نجد العلوي يقول: « بل لا بد من التفرقة بين الفاعل والمفعول بالإعراب، وإلّا كان اللبس واقعا كما في قوله ضرب زيدٌ عمرو، فإنّه لولا الإعراب لما عرف الفاعل من المفعول، وهكذا إذا قلنا: ما أحسن زيد، فإنّه لا يمكن التفرقة بين النفي والتعجب والاستفهام إلّا بالإعراب؛ لأنّ الصيغة فيها واحدة، ولهذا فإنّه يحكى أنّ رجلاً دخل على أمير المؤمنين - كرّم الله وجهه - فقال له: قتل الناس عثمان من غير إعراب، فقال له أمير المؤمنين - كرّم الله وجهه - بين الفاعل من المفعول "رضّ الله فاك"» (23).

فواضح من خلال استدلال العلوي بمقولة الإمام علي - رضي الله عنه - ما للإعراب من أثر في إزالة اللبس والإبهام عن المتلقي، فحين تغيب الحركة الإعرابية الكاشفة عن وظيفة الكلمة في التركيب تلبس المعنى، فينصرف اهتمام المتلقي إلى البحث في الألفاظ دون إدراك المقصود بالعبارة، وهذا يناقض المرونة التي يمنحها الإعراب للمتكلّم واللغة.

« إن الإعراب في العربية يساعد على المرونة في التعبير، بحيث يقدّم للمتكلّم ويؤخر، تبعاً لترتيب جزئيات المعنى في النفس» (24)، فالإعراب هو الذي يسمح للمتكلّم بالتوسع في الكلام بحسب سياقات الكلام المختلفة، «والعلامة إشارة منطوقة أو مكتوبة، تعبّر عن تقرير مُنشئ الكلام للعلاقة بين المعاني المفردات حسب ما يريد، ثم إنّ تلك العلامات هي في الوقت نفسه تدل السامع والقارئ على تلك العلاقات، التي أرادها منشئ الكلام، فهي مجرد مظهر للمعنى التركيبي لها» (25).

فالإعراب بهذا المعنى مقوم تداولي يقصده المتكلم، ويرمي من خلاله إلى إيضاح جملة العلاقات التركيبية، ووظيفة كل عنصر في ذلك ما يسمح للسامع إدراك الغرض المتوخى من العملية الكلامية.

## 5. تعريف الحال المؤكدة:

ورد في كتاب "الحدود في النحو" للفاكهي (ت 972 هـ) تعريف الحال المؤكدة: بأنها « ما استفيد معناها بدون ذكرها، بأن يكون ما قبلها دالا عليها بالوضع، وإنما أفادت مجرد التوكيد » (26).

وهذا التعريف يتضمن نقطتين أساسيتين هما:

- الحال المؤكدة ترتبط معنويا بما قبلها في التركيب.

- الحال تفيد التوكيد، خلافا للحال في الأصل عند النحاة، فهي تأتي لبيان هيئة صاحبها.

وقد أشار ابن مالك (ت 672 هـ) إلى هذا المعنى في شرح التسهيل بقوله: « ولا تكون هذه الحال أعني المؤكدة لهذه المعاني، إلا بلفظ دال على معنى ملازم أو شبيه بالملازم في تقدم العلم به » (27).

ويتجلى من خلال التعريفين للحال المؤكدة أهمية المخاطب، إذ لا بد من إحالة لفظية أو عرفية يعينه على فهم المعنى، لذلك كان السياق مهماً في ضبط مفهوم الحال إذا أريد بها التوكيد، وذلك من خلال "التلازم" بين اللفظ والمعنى في إرادة التوكيد بالحال.

ويضيف رضي الدين الاسترابادي (ت 686 هـ) شرطاً آخر، في ضبط مفهوم الحال المؤكدة وذلك في قوله: « اسم غير حدث يجيء مقررًا لمضمون جملة » (28).

- والمراد بالاسم غير الحدث المفعول المطلق؛ لأنه مأخوذ من جنس فعله، ويراد به توكيد الحدث، نحو: رجع رجوعاً.

- ترتبط الحال المؤكدة بالجملة التي قبلها لأنها تقرير لها، وتأكيد لمضمونها.

## 5.1. أنواع الحال المؤكدة:

تنقسم الحال المؤكدة إلى قسمين: (29)

### أ- الحال المؤكدة لعاملها:

وهي كل وصف دلّ على معنى عامله، وخالفه لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة، فمثال الأول قوله تعالى: «فتبسّم ضاحكاً» [النمل 19]؛ لأن الضحك في المعنى تبسم، وإن خالفه لفظاً، ومثال الثاني قوله تعالى: « وأرسلناك للناس رسولا » [النساء 79]، فالمصدر في الآية موافق لفعله لفظاً ومعنى.

### ب- الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها:

وشرط الجملة أن تكون اسمية، وجزاءها معرفتان جامدان، مثل:

- زيدٌ أخوك عطوفاً - وأنا زيدٌ معروفاً.

ومنه قول الشاعر:

أنا ابن دارة معروفًا بما نسبي وهل بدارة يا للناس من عارٍ<sup>(30)</sup>

ف: « عطفًا، ومعرفًا » حالان، وهما منصوبان بفعل وجوبًا، والتقدير في الأول: « أحقَّ عطفًا » ، وفي الثاني: « أحقَّ معرفًا ».

فالحال المؤكدة من حيث التركيب إمّا أن تدل مع عاملها على معنى واحد دون اللفظ، أو تتحدد مع عاملها لفظًا ومعنى، وهو القليل.

ويشترط بعض النحاة أن تأتي الحال المؤكدة بعد جملة اسمية تامة الإسناد، وأن يكون ركنها معرفتان جامدان، وقد خالف بعض النحاة هذه الشروط لما جاء من نصوص فصيحة في هذا الباب، سنأتي على ذكرها لاحقًا في هذه الدراسة.

وقد جاءت الحال المؤكدة في شواهد مسموعة مثل قولهم: «دعوت الله سميعًا»، ومما جاء في القرآن الكريم لهذا المثل قوله تعالى: « أنزل إليكم الكتاب مفصلاً » [الأنعام 114]، وقوله جلّ ذكره: «قائمًا بالقسط» [آل عمران 18].

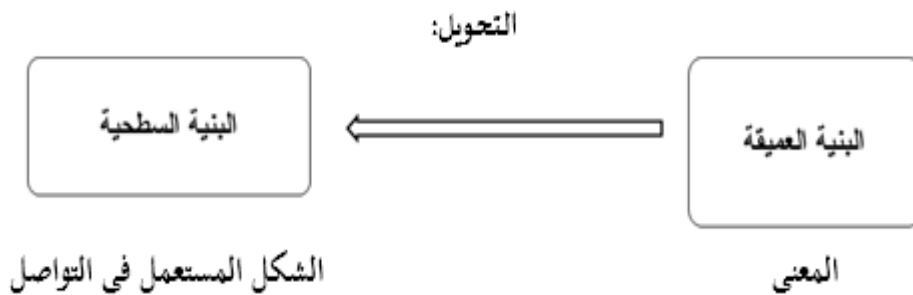
## 5.2. أغراض الحال المؤكدة:

تجيء الحال المؤكدة لبيان أغراض نفسية، يمكن إجمالها فيما يلي:<sup>(31)</sup>

- بيان يقين، نحو: هو زيد معلومًا.
- بيان فخر، نحو: أنا فلان شجاعًا كريمًا.
- بيان تعظيم، نحو: هو فلان جليلاً مهيبًا.
- بيان خضوع، نحو: أنا عبدك فقيرًا إلى عفوك.
- بيان تحقير، نحو: هو فلان مأخوذًا مقهورًا.
- بيان وعيد، نحو: أنا فلان متمكنًا منك فاتق غضبي.

## 6. مفهوم التحويل:

يعد مصطلح التحويل الفكرة الأساسية في نظرية تشومسكي اللغوية، ويقوم مفهوم التحويل على القاعدة التالية: توجد جمل في اللغة ترتبط فيما بينها ارتباطًا وثيقًا، وليس بوسعنا أن ندرس تلك الجمل من خلال عناصرها فقط، بل لابد من ملاحظة الصلة القائمة بينها، فيتم الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية على النحو التالي:<sup>(32)</sup>



وهكذا يكون التحويل عملية نحوية، تجري على تركيب يشتمل على بنية نحوية مشتقة، إلا أنها ترتبط معنويا بالسلسلة اللغوية الأصل<sup>(33)</sup>: «فأية قواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا، وتركيبا ظاهريا، وتربط التركيبين بنظام خاص يمكن أن يكون قواعد تحويلية»<sup>(34)</sup>.

ومن قوانين التحويل الحذف والإحلال:

الحذف: (أ + ب) = (ب)، الإحلال: (أ) = (ب).

وتجدر الإشارة إلى التباين بين اللغويين في الكيفية التي يتم بها إنجاز القوانين التحويلية، وتفي بمتطلباتها النحوية<sup>(35)</sup>.

## 7. العامل في الحال المؤكدة:

من وجوه العناية بالمعنى، وأهميته في فهم التركيب، تقدير العامل في الحال المؤكدة، وأول من أشار إلى ذلك سيبويه (ت 180هـ) إذ يقول: «فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقاً وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبا، وهذا عبد الله معروفاً (...) فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده، والمعنى أنك تريد أن تنبه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه عبد الله، لأنك ظننت أنه يجهله فلأنك قلت: أنظر إليه منطلقاً»<sup>(36)</sup>.

فواضح من عبارة سيبويه مراعاة المخاطب، وأنه يتوجب على المتكلم معرفة أحواله، فمقام التنبيه ليس هو مقام الإخبار.

ونقف كذلك من عبارة سيبويه على نمط من التحويل في هذا التركيب، وهو أمر يقتضيه المعنى، فالجملة « هذا عبد الله منطلقاً» فيها استبدال هو:

هذا عبد الله منطلقاً ← أنظر إليه منطلقاً

ويقف أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) على كلام سيبويه، فيبسطه قائلاً: « والعامل في هذه الحال قدره سيبويه، في قولك: هو زيد معروفاً أثبتته أو ألزمه معروفاً، وقدره غيره إن كان المخبر عنه غير (أنا) تقول: أحقه أو أعرفه، وإن كان أنا قدر أحق، أو أعرف أو أعرفني»<sup>(37)</sup>.

إنّ التجاء النحاة إلى تقدير العامل في الحال المؤكدة أمر تقتضيه استقامة التركيب، ورفع التوهم عن المخاطب، فأكثر النحاة لا يرى عملاً لحرف التنبيه ولا اسم الإشارة، فكان العامل هو المعنى الضمني أو المضمّر، « وتقول: هذا زيد قائماً، وذاك عبد الله راكباً، فالعامل معنى الفعل وهو التنبيه، كأنك قلت: انتبه له راكباً، وإذا قلت: وذاك زيد قائماً، فإن ذاك للإشارة، كأنك قلت: أشير لك إليه راكباً، ولا يجوز أن يعمل في الحال إلاّ فعل أو شيء في معنى الفعل»<sup>(38)</sup>.

ومؤدى كلام ابن السراج (ت 316 هـ) هو إجماع النحاة على أن الحرف لا يعمل، ولذلك قام الفعل مقامه، فالهاء التي هي حرف تنبيه نابت عن الفعل أنه أو أشير، فتكون الجملة من حيث المعنى:

هذا زيدٌ قائماً ← انتبه له راكباً

ذاك عبد الله راكباً ← أشير لك إليه راكباً

وقد حمل النحاة هذا التركيب على هذا النحو لإدراكهم أنّ العامل في الحال المؤكدة هو معنوي، وهو مرتبط بالمخاطب أساساً، فوجد ابن يعيش (ت 643 هـ) يقول: «ومن ذلك (هذا عمرو منطلقاً) فهذا مبتدأ، وعمرو الخبر، ومنطلقاً ينصب على الحال، والعامل فيه أحد شيئين، إمّا التنبيه وإمّا الإشارة، فالتقدير أشير إليه منطلقاً، والغرض أنّك أردت تنبيه المخاطب لعمرو في حال انطلاقه، ولا بد من ذكر منطلقاً؛ لأن الفائدة به منعقدة، ولم ترد أن تعرفه إيّاه، وأنت تقدّر أنّه يجمله، كما تقول: هذا عبد الله إذا أردت هذا المعنى» (39).

والملاحظ من كلام ابن يعيش أن الحال المؤكدة جاءت بعد جملة اسمية تامة الأركان، إلّا أن الفائدة أو المعنى متعلق بما اعتباراً لحال المخاطب.

ومن النحاة من لا يرى ضرورة في إعمال الحروف وتأويلها: «وذهب السهيلي إلى أن العامل ليس شيئاً منهما، وإمّا العامل (انظر) مقدراً دلّ عليه اسم الإشارة: فإذا قلت (هذا زيدٌ قائماً)، فكأنك قلت: انظر إليه قائماً» (40).

فهذا المعنى يكون اسم الإشارة مكافئاً للفعل (انظر)، ويكون الضابط في نصب الحال المؤكدة هو المعنى وليس اللفظ.

ومما يؤكد هذا المعنى قول ابن مالك: «وذهب ابن أبي العافية أن العامل اسم الإشارة، ولا يجوز أن يكون حرف التنبيه، قال: لأن الحرف أيّ به اختصاراً واستغناءً عن الفعل، فإعماله بما فيه من معنى الفعل تراجع عما اعترفوه من الاختصار» (41).

إنّ اختلاف النحاة في تفسير العامل في نصب الحال المؤكدة ظاهراً أو مقدراً هو دليل حرصهم على استقامة الكلام من الوجهتين النحوية والدلالية.

## 8. الخاتمة:

لقد وقف النحاة العرب على حقيقة الإعراب في بيان المعنى وتوضيحه، ومن كبير اهتمامهم به مراعاة البنية العميقة في بعض التراكيب النحوية لتوجيه المعنى الوجهة الصحيحة.

## نتائج البحث:

- النحو علم كلي والإعراب أهم قرائنه المبيّنة للمعنى.
- الإعراب ضرورة في بعض السياقات الكلامية
- البنية العميقة ضرورة في توجيه بعض التراكيب كالحال المؤكدة وغيرها من أساليب العربية.
- الحال المؤكدة ذات بعد تداولي لأنها تندرج ضمن الأساليب التقريرية.
- العامل في الحال المؤكدة الفعل المضمر كما تفسره البنية العميقة.

## 9. الهوامش:

- (1) ينظر: عبد الرحمن بودرع، أثر السياق في فهم النص القرآني، مجلة الإحياء الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، المغرب، العدد 25، يوليو 2007، ص 73.
- (2) ينظر: عفت الشرقاوي، بلاغة العطف، دار النهضة العربية، دط، لبنان: 1981، ص 12.
- (3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط 3، مصر: 1992، ص 370.
- (4) ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، النحو الغربي والبنوية - اختلافهما النظري والمنهجي - مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 01، ص 17، 18.
- (5) المرجع السابق، ص 18.
- (6) مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، ط 2، إيران: 1405 هـ، ص 09.
- (7) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح علي دحروج، مكتبة لبنان، ط 1، لبنان: 1996، ج 1، ص 24.
- (8) فان دايك، النص والسياق، تر عبد الفادر قنيني، إفريقيا الشرق، دط، المغرب: 2000، ص 32.
- (9) العكبري، التبيين، تح عبد الرحمن السليمان العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز، دط، السعودية: 1976، ص 66.
- (10) ينظر: محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، ط 1، مصر: 2011، ص 123.
- (11) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تح علي فوده، مكتبة الخانجي، ط 1، مصر: 1932، ص 100.
- (12) محمد عيد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، دط، مصر: دت، ص 20.
- (13) عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط 1، لبنان: 2010، ص 47، 48.
- (14) ابن فارس، مقاييس اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، سوريا: 1979، ج 4، ص 300.
- (15) مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، دط، بيروت: 1964، ص 82.
- (16) فتح الله سليمان، مدخل إلى علم الدلالة، مكتبة الآداب، ط 1، مصر: 1991، ص 27.
- (17) ينظر: المرجع نفسه، ص 30.
- (18) محمد إبراهيم البناء، الإعراب بسم العربية الفصحى، دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، د ط، مصر: دت، ص 10.
- (19) إبراهيم عبد الحميد التلب، مصطلح القرينة بين البيانين والأصوليين، حولة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، العدد 09، ص 183.
- (20) العلوي، الطراز، مطبعة المقتطف، دط، مصر: 1914، ج 1، ص 28.
- (21) ياسر الملاح، اكتساب مهارة الإعراب، دار البيان للنشر والتوزيع، ط 1، فلسطين: 2003، ص 13.
- (22) العلوي، الطراز، ج 1، ص 21.
- (23) المصدر السابق، ج 1، ص 28، 29.
- (24) عودة الله منيح القيسي، العربية الفصحى، دار البداية، ط 1، الأردن: 2008، ص 211.
- (25) محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، البربري للطباعة الحديثة، د ط، مصر: 2000، ص 139.

- (26) أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، ط2، مصر: 1993، ص227.
- (27) ابن مالك، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر: 1990، ج1، ص358.
- (28) رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط2، ليبيا: 1996، ج2، ص11.
- (29) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، ط20، مصر: 1980، ج2، ص277.
- (30) المصدر نفسه، ج2، ص277.
- (31) ابن مالك، شرح عمدة الحفاظ، تح عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، دط، العراق: 1977، ج2، ص443.
- (32) ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر: 2005، ص207.
- (33) ينظر، محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، دط، الأردن: 1999، ص06.
- (34) المرجع نفسه، ص06.
- (35) المرجع نفسه، ص31.
- (36) سيبويه، الكتاب، ج2، ص78.
- (37) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1977، ج1، ص1601.
- (38) ابن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت: دت، ج1، ص218.
- (39) ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص58.
- (40) ابن مالك، شرح التسهيل، ص2297.
- (41) المصدر نفسه، ص2297.

### قائمة المصادر والمراجع:

- 1- إبراهيم عبد الحميد التلب، مصطلح القرينة بين البيانيين والأصوليين، حوليّة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، العدد 09.
- 2- ابن السراج، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، دت).
- 3- ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، تح علي فوده، (مصر: مكتبة الخانجي، ط1، 1932).
- 4- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، (مصر: دار التراث، ط20، 1980).
- 5- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، (سوريا: دار الفكر، دط، 1979).
- 6- ابن مالك، شرح التسهيل، تح عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (مصر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1990).
- 7- ابن مالك، شرح عمدة الحفاظ، تح عدنان عبد الرحمن الدوري، (العراق: مطبعة العاني، دط، 1977).

- 8- أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، تح رجب عثمان محمد، (القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1977).
- 9- أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح المتولي رمضان أحمد الدميري، (مصر: مكتبة وهبة، ط2، 1993).
- 10- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005).
- 11- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تح علي دحروج، (لبنان: مكتبة لبنان، ط1، 1996).
- 12- رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تح يوسف حسن عمر، (ليبيا: منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1996).
- 13- عبد الرحمن الحاج صالح، النحو الغربي والبنوية - اختلافهما النظري والمنهجي - مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 01.
- 14- عبد الرحمن بودرع، أثر السياق في فهم النص القرآني، مجلة الإحياء الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، المغرب، العدد 25، يوليو 2007.
- 15- عبد السلام المسدي، العربية والإعراب، (لبنان: دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2010).
- 16- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح محمود محمد شاكر، (مصر: مطبعة المدني، ط3، 1992).
- 17- عفت الشرقاوي، بلاغة العطف، (لبنان: دار النهضة العربية، دط، 1981).
- 18- العكبري، التبيين، تح عبد الرحمن سليمان العثيمين، (السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، دط، 1976).
- 19- العلوي، الطراز، (مصر: مطبعة المقتطف، دط، 1914).
- 20- عودة الله منيح القيسي، العربية الفصحى، (الأردن: دار البداية، ط1، 2008).
- 21- فان دايك، النص والسياق، تر عبد الفادر قنيني، (المغرب: إفريقيا الشرق، دط، 2000).
- 22- فتح الله سليمان، مدخل إلى علم الدلالة، (مصر: مكتبة الآداب، ط1، 1991).
- 23- محمد إبراهيم البناء، الإعراب سمة العربية الفصحى، (مصر: دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع، دط، د ت).
- 24- محمد حسن حسن جبل، دفاع عن القرآن، أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، (مصر: البربري للطباعة الحديثة، د ط، 2000).
- 25- محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، (الأردن: دار الفلاح للنشر والتوزيع، دط، 1999).
- 26- محمد عيد، النحو المصفى، (مصر: مكتبة الشباب، دط، دت).
- 27- محمود عكاشة، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، (مصر: دار النشر للجامعات، ط1، 2011).
- 28- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، (إيران: منشورات دار الهجرة، ط2، 1405هـ).
- 29- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، (بيروت: منشورات المكتبة العصرية، دط، 1964).
- 30- ياسر الملاح، اكتساب مهارة الإعراب، (دار البيان للنشر والتوزيع، بيت لحم فلسطين، ط1، 2003).